

ان اللفظ دليل النسخ ولا يظن فان لفظ العدل
 نسخ به ثم كداء ليس بنسخ ولا يعكس
 لانه قد يكون مفعله صلى الله عليه وسلم ثم خاصه
 اللفظ الدال على النسخ لانه فسر الشرط بانقضاء النسخ
 وانقضاء انقضاءه حصوله وقاب العزالي الخطاب
 الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المنقذ
 على وجه لولاه لكان ثانيا مع تراخيه عنه وورد
 الثلثة الاول وان قوله على وجه الى اخره زيادة
 وقالت الفقهاء النص الدال على انها امد الحكم
 الشرعي مع التأخر عن موثره وورد الثلثة
 فان فروا من الرفع لكون الحكم قد بما والتعلق

قد بما فانها امد الوجوب بيان بقاؤه عليه وهو
 معنى الرفع لانه وان فروا لانه لا يرفع تعلق
 بمسئول ان مهم منع النسخ قبل الفعل المعترلة
 وان كان لانه بيان امد التعلق بالمستقبل المطعون
 استمراره ولا بد من زواله المعترلة اللفظ الدال
 على ان مثل الحكم الثابت بالنص المتقدم رايل
 على وجه لولاه لكان تابعا فيرد ما على العزالي
 والمنقذ بالمنه يفعل والاجماع على الجواز والوقوع
 وخالفه اليهود في اجواز ابو مسلم الاصفهاني
 في الوقوع لنا القطع بالجواز وان اعتبرنا المصاحف
 فالتقطع ان المصلحة قد تختلف باختلاف الاوقات